ميدل إيست آي: لن يتم استبدال السيسي طالما لم تندلع فوضى في مصر

الاثنين 10 يوليو 2023 10:17 م

ذكر موقع "ميدل إيست آي" أن تدقيق "عبد الفتاح السيسي" للتحقق من بوادر أي انقلاب عليه منهجي وفعال، لذا ما لم تصل الفوضى والاضطراب إلى مستويات تهدد الحكم العسكري، فمن المفترض أنه لن يتم استبداله.

وقال في تحليل كتبه "روبرت سبرينجبورج"، إنه على الرغم من إدارته لعمليات القتل الجماعي لنحو ألف مواطن بعد الاستيلاء على السلطة في صيف 2013، ثم إعدام المئات وسجن عشرات الآلاف من المصريين لارتكابهم جرائم سياسية مزعومة، ودفع ما لا يقل عن ثلث السكان إلى الفقر وبعد أن تراكمت الديون الوطنية بقيمة 400 مليار دولار - صُرفت على عمليات الاستحواذ العسكرية غير المجدية ومشاريع البناء الفاخرة - حافظ رئيس الانقلاب على قبضته القوية على السلطة.

"السيسي" ليس فريدًا من نوعه من بين المجموعة المتزايدة من الديكتاتوريين الذين لا يرحمون؛ حيث تراجعت "الموجة الثالثة" من التحول الديمقراطي التي بدأت في منتصف السبعينيات، مدفوعة بانهيار الاتحاد السوفيتي بعد حوالي 15 عامًا، تاركة في أعقابها الحكام الاستبداديين الأكثر صرامة من أسلافهم. وأكبر مثال على ذلك هو استبداد السيسي "الصارم" مقارنة باستبداد مبارك "الناعم".

يثير هذا أسئلة مترابطة حول سبب تشدد الأنظمة الاستبدادية مثل نظام "السيسي" وما هي مستقبلها المحتمل. وتساءل "ميدل إيست آي" عن ما إذا كان من الممكن إجبارهم على التحرر إلى نسخ أكثر ليونة أو حتى شبه ديمقراطية؟ وهل يمكن أن يتكرر تاريخهم في الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح؟ وما هي احتمالات الثورة أو الانهيار المنهجي؟

التخلي عن "الاتفاق"

وأضاف "ميدل إيست آي" أنه عادة ما نتجت التحولات من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية التي تلت ذلك في البرتغال في عام 1974 عن تشكيل اتفاقيات بين الأتباع الناعمين داخل الأنظمة والمعارضين المعتدلين، الذين تحالفوا ضد متشدديهم.

وسعى أتباع النظام الناعمون إما للاحتفاظ ببعض السلطة أو على الأقل الهروب من العقاب على خطاياهم السياسية السابقة، بينما كان المعارضون المعتدلون على استعداد لاستيعاب تلك الرغبات والتخلي عن الانتقام من أجل تأمين انتقال سلمي.

ولكن الإصرار الاستبدادي أدى إلى جعل طريقة إقرار الديمقراطية هذه أكثر ندرة من أي وقت مضى. وأصبحت الشروط المسبقة للتوقيع أقل انتشارًا، وأصبح لدى المستبدين الآن أدوات قمعية ودعم أكبر تحت تصرفهم.

وارتبطت التحولات القائمة على الميثاق بالمواطنين المحشدين ذوي الوعي السياسي والجيوش المسيسة التي انقسم فيها الضباط جزئيًا على الأقل بسبب وجهات النظر السياسية المتنافسة.

وحدثت التحولات عادة في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية وفي أعقاب الأزمات الاقتصادية أو السياسة الخارجية أو العسكرية. ومن الجدير بالذكر أنه في العلوم السياسية وأدب "النقل العابر"، كان الشكل الوحيد للحكم العسكري الذي تم تحديده على أنه الأقل عرضة للانتقال إلى الديمقراطية هو الذي وصف بأنه "سلطاني"، في إشارة إلى حكم شخصي للغاية من قبل شخصية عسكرية بارزة، والتي من بينها "السيسي" بمثابة نموذج أصلي حقيقي.

"السلطنة العسكرية"

وأشار الموقع إلى أن السلطنة العسكرية في مصر، بالنسبة للعالم العربي، تعتبر مزيجًا فريدًا من جيش مؤسسي وموحد سياسيًا يدرك تمامًا ويكرس دوره المركزي في الاقتصاد السياسي للبلاد. ويرأسها رئيس يكافئ الضباط ويعاقبهم بناءً على معلومات استخبارية متطفلة حول سلوكهم ومواقفهم وقد أعدته خلفيته في الاستخبارات العسكرية - التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في التجسس على سلك الضباط - وقد أعدته جيدًا بشكل فريد للعب الدور الرئاسي السلطاني.

كان "جمال عبد الناصر" ضابط مشاة وكذلك "أنور السادات" الذي خدم في الجيش لمدة تقل عن خمس سنوات. وصعد "مبارك" داخل سلاح الجو غير المتعلق بالسياسة. وهكذا كان الانقلاب على هؤلاء الرؤساء أقل فاعلية، كما يتضح من المحاولات الناجحة تقريبًا ضد "عبد الناصر" من قبل وزير دفاعه "عبد الحكيم عامر" وضد "مبارك" من قبل وزير الدفاع "عبد الحليم أبو غزالة".

في كلتا الحالتين استبق الرئيسان الانقلاب. واستمر "السادات" في تطهير ضباطه في أعقاب حرب عام 1973، على افتراض أنهم كانوا

يخططون للانقلاب عليه.
باختصار، لا يستوفي الجيش المصري، بسبب طبيعته المؤسسية وغير السياسية (بخلاف الإيمان بحقه في الحكم) المعايير الأساسية للانتقال المعهود.

"يد واحدة"

الخط القياسي للقيادة المصرية العليا هو أن دور الجيش هو الدفاع عن حدود مصر، وهذا ليس صحيحًا بالمعنى الدقيق للكلمة، كما تشهد تدخلاته الصغيرة في ليبيا والسودان. لكن من الواضح أنها تسعى الآن إلى تجنب التشابكات الخارجية المكلفة سياسيًا من النوع الذي تعثرت فيه في اليمن من عام 1962 حتى عام 1968، وهو درس يفسر على الأرجح رفض "السيسي" أن يأمر الوحدات المصرية بالانضمام إلى القوات السعودية بقيادة "محمد بن سلمان" التي تقاتل بلا جدوى هناك منذ 2015.

وعلى الجانب الآخر من الانقسام العسكري / المدني، فإن الأخير بعيد كل البعد عن الاتحاد ضد الأول، في حين تتطلب التحولات المتفق عليها عادةً مشاعر معادية للجيش عميقة الجذور.

وتابع "ميدل إيست آي": "الشعب والجيش يد واحدة"، وهو شعار لا يُنسى من مظاهرات 2011 الجماهيرية، يعكس بدقة الصورة الإيجابية السائدة عن الجيش".

استبداد "السيسي" الصارم المستمر، مثله مثل سائر الديكتاتوريين المعاصرين، يرجع أيضًا إلى أدوات جديدة للسيطرة الشمولية. إن الأساليب القديمة للمراقبة، مثل التنصت على المكالمات الهاتفية ومنح حراس العقار من رواتب جهاز المخابرات، قد أفسحت المجال للمراقبة الإلكترونية لجميع جوانب حياة المواطنين تقريبًا.

شرط أن تكون معظم التعاملات مع الحكومة إلكترونية، بدءًا من دفع فواتير الخدمات إلى الحصول على السلع المدعومة، ويكمل المراقبة والمعلومات المضللة في وسائل التواصل الاجتماعي، ناهيك عن التنصت الشامل على الهواتف المحمولة والإنترنت.

وأردف "ميدل إيست آي": "قد كان التأثير المروع على الخطاب العام عميقًا، وهو بلا شك يعكس نية الحكومة عندما تعتمد على وسائل المراقبة المنتشرة في كل مكان لتقرير من ستسجنه أو تخفيه".

السياق العالمي

كما أن السياق المصري لا يفضي إلى الانتقال من الاستبداد، كما أن السياق العالمي أو الإقليمي ليس كذلك.

انتقل الارتباط طويل الأمد بين الديكتاتوريات الشيوعية وعدم الكفاءة الاقتصادية إلى التاريخ، وحل محله تصور عالمي مفاده أن المستبدين يفعلون أفضل من الديمقراطيين في توجيه النمو الاقتصادي. وتعد الصين تجسيدًا لهذا الاعتقاد، حيث تستخدم قوتها الاقتصادية لتعزيزه.

يُعتقد الآن على نطاق واسع أن النظام المالي العالمي الذي أنشأته أمريكا إلى حد كبير، والمرتكز على الدولار الأمريكي، يخدم مصالح الدول الغربية الغنية على حساب جميع الدول الأخرى.

ولفت الموقع إلى أن أوجه التشابه مع الثلاثينيات من القرن الماضي مذهلة؛ حيث استسلمت الديمقراطيات خلالها للكساد الاقتصادي بينما بدأ الاتحاد السوفيتي وألمانيا في الازدهار نسبيًا على الأقل.

إلى أن طغت المديونية وأزمة الصرف الأجنبي، قدم "السيسي" الاقتصاد المصري كدليل حي على أن نظامه يتوافق مع النمو الاقتصادي، وأن الحكومة الاستبدادية هي التي عززته. وما زال عليه أن يتخلى عن هذا الادعاء حتى وهو يتظاهر بتحرير الاقتصاد للحصول على مزيد من القروض من صندوق النقد الدولي وغيره.

الوعد المقدم إلى صندوق النقد الدولي بأن مصر ستقيد الإنفاق على مشاريع التمجيد كثيفة رأس المال يبدو أجوفًا مع استمرار الإعلان عن مشاريع جديدة.

التداعيات على مستقبل مصر

الآفاق السياسية والاقتصادية لمصر قاتمة. وفي غياب الشروط المسبقة للانتقال بالاتفاق بعيدًا عن الحكم العسكري الاستبدادي، فإن احتمالات التحول إلى الديمقراطية أو حتى التخفيف من استبداد "السيسي" القاسي ليست مشرقة. لكن آفاق حكمه أيضًا ليست جيدة. تواجه القاهرة أزمة اقتصادية لا تستطيع حلها بسبب عيوبها وتراجع الدعم الخارجي. وسيستمر التملص المقترن بالفساد المستشري في تقويض الدعم الشعبي. وفي حين أنه من غير المرجح أن يواجه النظام معارضة قوية وموحدة، سواء كانت ذات طبيعة سلمية أو عنيفة، فإنه سيواجه اضطرابًا شاذًا.

مقاومة "السيسي" للانقلاب عليه منهجية وفعالة، لذا ما لم تصل الفوضى والاضطراب إلى مستويات تهدد الحكم العسكري، فمن المفترض أنه لن يتم استبداله بزملائه الضباط.

يشبه هذا السيناريو سيناريو لبنان المعاصر، حيث تتمسك النخبة الحاكمة الحالية بالسلطة بشكل كئيب على الرغم من السكان المستائين بشدة، والضعفاء أيضًا. ومثلما لم يسرع العالم في معالجة محنة اللبنانيين، فمن غير المرجح أن يفعل ذلك لإنقاذ المصريين من سوء الإدارة والظروف الاقتصادية المتدهورة.

وختم "ميدل إيست آي": "ستصبح مصر نوعًا من ساحة معركة حرب بالوكالة، في معظمها غير عنيفة، كما هو الحال في لبنان، حيث ستسعى القوى الخارجية المتنافسة لتحقيق مصالحها الخاصة لضمان عدم سيطرة الخصوم. لكن لن تستثمر أي قوة خارجية أو مجموعة منهم موارد سياسية أو اقتصادية كافية لتصحيح سفينة الدولة أو إنقاذ الاقتصاد".

https://www.middleeasteye.net/opinion/egypt-no-easy-escape-authoritarian-rule